«الدولي» يواصل حملته التسويقية لموظفي «البترول الوطنية»

جناح «الدولي» في «البترول الوطنية»

أعلن بنك الكويت الدولي عن مواصلة حملته التسويقية المباشرة في الشركات النفطية، وذلك في إطار مساعيه الدائمة الى التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

وقال مدير التسويق في بنك الكويت الدولي طارق العجلان: «إن الحملة في الشركات النفطية مستمرة من خلال جناح البنك التسويقي في مقر شركة البترول الوطنية الكويتية، مشيرا إلى أن هذه الحملة مستمرة بعنوان: «اكتشف مميزاتك الميسرة»، وتأتي انطلاقا من تعزيز تواجد البنك في مختلف المواقع».

«علي عبدالوهاب» تؤكد مشاركتها في معرض الوظائف 2011

أكدت شركة علي عبدالوهاب وأولاده مشاركتها في معرض الوظائف 2011 الذي تقيمه وتنظمه شركة معرض الكويت الدولي تحت رعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد خلال الفترة من 13 الى 15 ديسمبر الجاري على أرض المعارض الدولية بمشرف.

وبهذه المناسبة، صرح مدير التسويق والعلاقات العامة لدى شركة علي عبدالوهاب باسم جواد بأن هناك أهمية كبيرة لإقامة معرض التوظيف في الكويت، أولا لحصول الشركة على فرصة للترويج لمنتجاتها بحيث يكون الجميع على معرفة بما تتعامل فيه الشركة بالضبط وما هي العلامات التجارية التي تديرها، ثانيا تستطيع الشركة توفير المعلومات اللازمة حول الخيارات المهنية لديها وبشكل أكثر تحديدا حول الوظائف الشاغرة حاليا لديها. وأشار جواد الى ان الهدف الأساسي من وراء المشاركة في المعرض هو جذب الباحثين عن العمل من ذوي المؤهلات العالية الذين بإمكانهم أن يصبحوا جزءا من الشركة في المستقبل، منوها الى ان أبواب الشركة مفتوحة للمواطنين والمقيمين للعمل لديها طالما لديهم المؤهلات اللازمة حيث سيمنحون فرصة مقابل المسؤولين ومناقشة فرص العمل المتاحة.

وأكد باسم جواد على ان احد أهداف شركة علي عبدالوهاب هو جذب واستقطاب الكويتيين المؤهلين من ذوي الاختصاص للعمل ضمن بيئة مليئة بالتحديات وضمان تطورهم المستمر، مع التركيز على تنوع القوى العاملة كعنصر أساسي لا ينبغي الاستخفاف به أبدا، واصفا معارض التوظيف بأنها أماكن جيدة للباحثين عن العمل حيث يمكنهم لقاء العديد من ممثلي الشركات من جميع الاحجام والصناعات خلال فترة زمنية قصيرة في الوقت ذاته ستكون فرصة للشركات للتعريف بأنفسهم لكي يصبحوا أكثر ألفة لجميع من يزور المعرض المقام. ونوه باسم الى انه نتيجة للنمو والتطور المستمرين على مدى السنوات الماضية، قدمت شركة علي عبدالوهاب على مدى السنوات الماضية وظائف دائمة ومناسبة لأكثر من 2000 موظف.

«فوربس» تختار محافظ البنك المركزي النيجيري شخصية 2011

أبوجا ـ أ.ش.أ: اختارت مجلة فوربس الأميركية محافظ البنك المركزي النيجيري «لاميدو سانيوسي» شخصية افريقيا لعام 2011. وذكر راديو «فرنسا الدولي» أن سانيوسي يأتي على رأس قائمة تضم أربع شخصيات وهم رئيسة ليبيريا إلين جونسون سيرليف الحاصلة على جائزة نوبل للسلام لعام 2011 ورجل الأعمال في النيجر «أليكو دانجوت»، ورئيس الرأس الأخضر السابق «بيدرو فيرونا بيرس» والممثلة الكينية الراحلة «وانجار ماتاي». وأضاف الراديو أن مجلة «ذا بانكر» المالية البريطانية الشهيرة اختارت عام 2010 سانيوسي كأحسن محافظ للبنك المركزي على مستوى العالم.

ميركل تتعرض لانتقادات في الداخل لموقفها من سندات اليورو

برلين ـ أ.ف.ب: واجهت المستشار الألمانية انجيلا ميركل امس انتقادات متزايدة بسبب موقفها إزاء الأزمة المالية الأوروبية حيث حثها سياسيون بارزون على اعادة النظر في رفضها لإصدار سندات اليورو. فقد قال مفوض الطاقة الاوروبي غونتر اتينغر في مقابلة مع دي فيلت «لا يمكن ان يستبعد المرء قطعيا اللجوء الى سندات اليورو، اذ قد تكون تلك السندات حيوية». وفي مقال تحت عنوان «حتى متى تقاوم ميركل الضغط؟» قالت الصحيفة ان اتينغر المنتمي الى حزب ميركل يعرب عن رأي الغالبية في منطقة اليورو. وفي منتدى اقتصادي في هامبورغ الجمعة قال المستشار السابق هيلموت شميت ان موقف ميركل المتصلب يهدد البلاد. وقال شميت «لقد جعلت ميركل بسياساتها ألمانيا معزولة في اوروبا». واطلق على ميركل لقب «المستشارة الحديدية» لموقفها منذ اندلاع الأزمة، ومن المقرر ان تلتقي الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الاثنين. وبعد ذلك يلتقي الزعماء الاوروبيون في بروكسل الخميس والجمعة في احدث مسعى لحل أزمة الديون.

مستشار النمسا: تفكك منطقة اليورو خطر حقيقي

ڤيينا ـ رويترز: حذر المستشار النمسوي فيرنر فايمان من ان هناك خطرا حقيقيا لأن تتفكك منطقة اليورو ما لم تنفذ المجموعة قواعد جديدة وتتقيد بها. وقال فايمان في مقابلة مع صحيفة كرون النمسوية أذيعت مقتطفات منها اليوم الجمعة «عندما لا يكون بمقدورنا إيجاد المزيد من الشروط والقواعد الأساسية والحفاظ عليها فان دولا كثيرة في منطقة اليورو لن يصبح بمقدورها دفع اسعار الفائدة المرتفعة جدا للسندات السيادية». وسئل المستشار النمسوي عن احتمالات تفكك مجموعة اليورو فقال «النتيجة التالية ستكون أنك لن تجد أحدا يشتريها (السندات السيادية). وعندئذ فان منطقة اليورو ستضطر للتفكك بسبب هذا... انه خطر حقيقي جدا».

«التخصصية»: 2012 نقطة تحول للعقار التجاري

محمد السلطان

استقرار في أسعار الإيجارات السكنية والمكاتب الذكية

توقع تقرير شركة التخصصية العقاري ان يكون عام 2012 نقطة تحول لسوق العقار وخصوصا العقار التجاري، وان يبدأ العرض والطلب بتحقيق النمو على المدين القصير والمتوسط اعتبارا من بداية عام 2012 وما بعده، وان هذا النمو سيكون ناجما عن زيادة السيولة في السوق وتجدد ثقة المستثمرين في القطاع.

وأكد رئيس مجلس الإدارة في الشركة محمد السلطان ان الخطة التنموية البالغ قوامها 37 مليار دولار ستؤدي الى تحفيز النمو في القطاع العقاري السكني في الوقت الذي تعتزم فيه الهيئة العامة للاستثمار ضخ ما يصل الى مليار دينار من الاستثمارات في القطاع التجاري والاستثماري.

وأشار إلى أن المشاريع التي يجري تطويرها هي انشاء مدينة الحرير بكلفة توازي 77 مليار دولار، وهناك مشاريع بنية تحتية كبرى مقبلة على الطريق مثل مشروع سكة الحديد ونظام المترو، وكلها من المشاريع التي ستكون بمنزلة محفزات كبرى لمزيد من التوسع في القطاع العقاري بالكامل.

وتوقع ان يوالي الاقتصاد الكويتي نموه ليبلغ في المتوسط 4٪ من الآن وحتى عام 2015، فضلا عن تأثر الاقتصاد الكويتي بالتوترات السياسية التي بدأت مطلع عام 2011 سيكون طفيفا.

وعلى صعيد الاحصائيات التي تبين ان العقار التجاري من القطاعات المهمة التي ستحدد مسار السوق العقاري خلال المرحلة المقبلة وستؤدي إلى ارتفاع القيم والتداولات، لفت السلطان إلى ان أسعار تداولات العقارات التجارية استقرت في محافظة العاصمة بمتوسط سعر بلغ 5,030 دنانير للمتر للربع خلال الشهر الماضي من العام 2011، حيث استقرت الأسعار في مناطق مثل المباركية وشارع أحمد الجابر وفهد السالم وعلي السالم خلال الفترة نفسها.

وبين التقرير ان الاستقرار في الاسعار طال مناطق أخرى مثل محافظة الجهراء التي بلغ فيها متوسط السعر 1,720 دينار للمتر المربع خلال الشهر الماضي، وكذلك استقرت الأسعار في مناطق محافظة حولي بمتوسط سعر 2,600 دينار للمتر.

وتابع «سجلت محافظة الفروانية ارتفاعا متوسطا في سعر المتر بنسبة 1,2٪ حيث سجل متوسط سعر المتر المربع خلال خلال الشهر الماضي 1,534 دينار، وسجلت محافظة الأحمدي ارتفاعا طفيفا بالأسعار حيث بلغ متوسط سعر المتر بالمحافظة 2,349 دينار».

وأكد السلطان ان العقار التجاري قفز بشكل ملموس ليتجه نحو الصعود في ظل النظرة غير المتفائلة لدى بعض الشركات والتجار، ليسجل تداولات قوية خلال الشهر الماضي وصلت إلى 11 صفقة تجارية بقيمة 85,2 مليون دينار، مقارنة بشهر سبتمبر حيث بلغت 4 صفقات بمقدار 14,5 مليون دينار.

وفيما يتعلق بنسب الإشغال قال السلطان ان تلك النسب استقرت خلال الشهر الماضي عند معدلاتها السابقة لكافة مستويات أنواع العقارات الاستثمارية حيث تراوحت تلك النسبة بين 90 و95٪، وقد سجل متوسط سعر إيجار الشقة ما بين 150 و220 دينارا لغرفة وصالة وحمام، ومن 175 الى 250 دينارا لغرفتين وصالة، ومن 210 الى 350 دينارا لغرفتين وصالة وحمامين وغرفة خادمة، أما بالنسبة لثلاث غرف وصالة فتتراوح إيجارها ما بين 245 و400 دينار، وتختلف الأسعار وفقا للمناطق المختلفة ولنوعية التصميم والتشطيب والموقع.

«جلوبل»: 10,9٪ زيادة إيرادات قطاع الأسمنت في الخليج

ذكر تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) أن ايرادات قطاع الاسمنت في مجلس التعاون الخليجي شهدت زيادة بمعدل 10,9٪ خلال الاشهر التسعة الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع مثيلتها من عام 2010 لتصل الى 3,4 مليارات دولار.

وقال التقرير ان هذا القطاع أعلن رغم تلك الزيادة انخفاض ربحيته بنسبة 3,5٪ خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2011 حيث تراجع صافي الربح من 1,2 مليار دولار خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2010 الى 1,1 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2011.

وأوضح أن صافي الهوامش شهد انخفاضا بمقدار 491 نقطة نتيجة انخفاض قطاع الدخل غير الحقيقي بقوة بنسبة 60,5٪ بالغا 71,5 مليون دولار، وهو ما يعزى الى تدهور أسواق رأس المال والتي شهدت انخفاض مؤشر ستاندرد آند بور لمجلس التعاون الخليجي بنسبة 16,2٪ خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2011.

وأشار الى ان اجمالي الهوامش شهد انخفاضا بمقدار 160 نقطة أساسية خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2011 بالغا 38,8٪ بالمقارنة بمستواها البالغ 40,4٪، وهو ما يعزى الى ارتفاع تكلفة البيع التي زادت بنسبة 13,2٪ خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2011 بالغة 2,1 مليون دولار.

واضاف التقرير ان الضغوط استمرت على كل من الامارات وعمان وقطر من خلال انخفاض صافي الارباح فقد زادت ايرادات الامارات بنسبة 1,2٪ بالغة 688,9 مليون دولار خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع العام السابق في حين زادت التكلفة بنسبة 9٪ خلال الفترة نفسها مما دفع بإجمالي الهامش الى أقل مستوياته بالغا 4,8٪. ولفت الى ان صافي الربح انخفض بنسبة 86,6٪ بالغا 10,9 ملايين دولار خلال الفترة نفسها كما سجل صافي الهوامش أقل مستوى له مستقرا عند 1,6٪ مقارنة بالعام السابق. وقال ان الكويت سجلت انخفاضا بنسبة 51,7٪ في صافي أرباحها بالغة 49 مليون دينار خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2011 وهو ما يعزى الى الانخفاض في أسواق رأس المال.

«الخليج للاستثمار»: توقعات بتباطؤ نمو دول الخليج

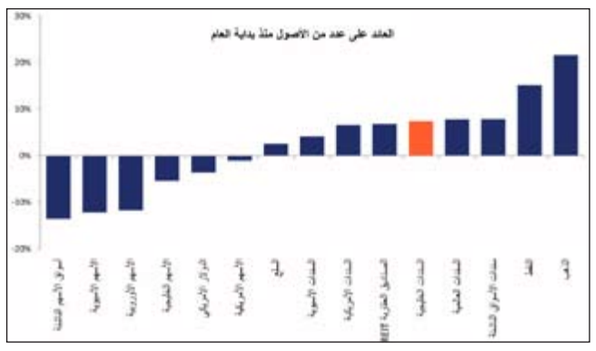

قال التقرير الاقتصادي الشهري لمؤسسة الخليج للاستثمار ان الاقتصاد العالمي يعاني من نمو ضعيف تتفاوت درجته من منطقة لأخرى وما يستتبعه من اختلاف سياسات المعالجة، ويتوقع أن يستمر انخفاض النمو نتيجة تفاعل أزمتي الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وانحسار التوسع الاقتصادي في الأسواق الناشئة. ولاتزال أزمة منطقة اليورو الآخذة في الانتشار تلقي بظلال قاتمة جدا على الآفاق المستقبلية للنظام الاقتصادي والمالي العالمي، مع توقعات بحدوث تداعيات سلبية للركود الاقتصادي وتوقع استمراره لفترات طويلة وتفشي عدوى الأزمة لتطال اقتصاديات رئيسية إلى جانب ايطاليا. وإذا تفاقم الوضع في أوروبا، فإن معظم الاقتصاديات المتقدمة لن تجد بحوزتها وفرة مالية كافية للتخفيف من حدة الأزمة، خاصة ان أدوات السياسة النقدية قد تم تفعيلها سواء الكمية أو السعرية. ومن ثم، فإن قدرة الاقتصاد العالمي على التعافي من تلك الأزمة الطاحنة أصبحت ضعيفة مقارنة بقدرته في عام 2008. ويبدو أن عدم وضوح الرؤية عند صانعي السياسات مصحوب بوجود حالة من اختلاف درجات الوضع السياسي والاقتصادي بين دول العالم هو المسبب الرئيسي لحالة الركود الاقتصادي حاليا. وقد خلص بنك إنجلترا المركزي مؤخرا إلى أن المملكة المتحدة تعاني من ضعف أكبر مما كان يعتقد، وقام البنك بشراء سندات الحكومة البريطانية التي تبلغ قيمتها 75 مليار جنيه استرليني والتي ينتظر الانتهاء منها أوائل فبراير المقبل وسط توقعات متزايدة بالإعلان ربما قبل حلول الشهر ذاته عن قيام البنك بشراء سندات حكومية جديدة تبلغ قيمتها 50 مليار جنيه استرليني.

في الوقت نفسه، جاء أداء البورصات العالمية ضعيفا بسبب أزمة ديون منطقة اليورو، والشلل السياسي وعجز السياسات، وعدم توافر أي قوة محفزة للنمو تدفع الاقتصاد العالمي إلى الأمام. ويمر الاقتصاد العالمي حاليا بمرحلة نمو فيما تجاوزت أرباح الشركات بكثير المستوى المتوقع، إلا أن أزمة منطقة اليورو الآخذة في الانتشار لاتزال تلقي بظلال قاتمة جدا على النظام الاقتصادي والمالي العالمي.

وتوقع التقرير أن تستمر مسيرة دول مجلس التعاون الست على مسار النمو الاقتصادي المرتفع في عام 2012 إلا أن تردي الثقة الاقتصادية الدولية إلى جانب معطيات المناخ الاقتصادي داخل مجلس التعاون تشير إلى احتمال تباطؤ معدلات النمو الإجمالية لدول المجلس عام 2012 إلى نحو 3,7٪ بعد أن كانت في حدود 4,1٪ عام 2011.

وقال التقرير ان تقديرات النمو المتوقعة تتفاوت تبعا للجهة القائمة عليها، فوفقا لمعهد التمويل الدولي IIF فإن من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون نموا حقيقيا قدره 6,7٪ في عام 2011 بعد تحقيق معدل نمو يبلغ 5,2 ٪ في عام 2010. ومما يجدر ذكره هو استمرار تباين معدل نمو الصادرات في دول الخليج. وعلى سبيل المثال فإن معدل نمو صادرات قطر يزيد على ثلاثة أضعاف معدل نمو صادرات السعودية أو الكويت. ففي السنوات الثلاث الماضية نمت صادرات قطر بمعدلات تصل إلى 20٪. إلا أن المعدل سينخفض في المستقبل إلى حدود 6٪ عام 2012 في مقابل اقل من 1٪ في السعودية و4,4٪ في الكويت.

انهيار العملة الأوروبية الموحدة سيكون واقعة لم يسبق لها مثيل

قال مدير شركة لومبارد ستريت المتخصصة في التحليلات الاقتصادية، ومقرها لندن، غابرييل شتين، إن التاريخ يشير إلى نوعين من الاتحادات النقدية التي تمكنت من البقاء طويلا. النوع الأول الخاص بالاتحادات التي تم فيها «ربط الحيتان بالأسماك»، مثل المملكة المتحدة وأيرلندا من عشرينيات إلى سبعينيات القرن الماضي، وبلجيكا ولوكسمبورغ من عشرينيات حتى تسعينيات القرن الماضي. أما النوع الثاني فهو الخاص بقيام كيانات متساوية الحجم بتشكيل اتحاد مالي مثل الولايات المتحدة.

واللافت، وفقا لما أوضحته في هذا السياق صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، هو أن منطقة اليورو لا تتماشى مع أي من هذين النوعين. وفي سلسلة من التقارير التي نشرت مؤخرا بشأن زوال بعض العملات المشتركة في السابق، خلص خبراء اقتصاديون لدى قسم بحوث الاستثمار في يو بي إس إلى أن ثمن انهيار اليورو «كبير للغاية لدرجة لا يمكن تصورها». ثم تحدثوا عن الجهود التي يتم بذلها الآن من أجل الوصول لبر الأمان في أسواق السندات الحكومية من الدول الأوروبية التي تعتبر ضعيفة مثل اليونان واسبانيا إلى تلك التي تعتبر أقوى وبخاصة ألمانيا.

وعلى نحو أدق، بدأ يسحب الأشخاص أموالهم من البنوك في الاقتصادات المحيطية، خصوصا في اليونان، وهو ما يعود في الأساس إلى أن الناس إما أنهم يكتنزون أوراق اليورو أو يحولون المال لحسابات مصرفية في اقتصادات أخرى بمنطقة اليورو.

ومع تصاعد الأزمة، قد تتزايد الضغوط على الاتحاد النقدي. وفي دراسة عن انهيار الوحدة النقدية لجمهورية التشيك والسلوڤاك عام 1993، قال الخبيران الاقتصاديان جان فيدرموك وجوليوس هورفاث إن المستوردين والمصدرين ساعدوا على تطور الأمور. وفي وقت كانوا يتوقعون فيه تخفيض قيمة العملة السلوڤاكية، سدد المستوردون السلوڤاك ديونهم إلى المصدرين التشيك بأسرع صورة ممكنة، بينما فعل المستوردون التشيك العكس، على أمل الاستقرار في عملة مخفضة القيمة.

وقد تبين كذلك، من ناحية أخرى، أن حالات التفكك السابقة للاتحادات النقدية لم تكن جميعها مكلفة. ولفتت وول ستريت جورنال في الإطار ذاته كذلك إلى أن الاتحاد النقدي النمساوي المجري قد انهار عام 1919 بعد تفكك الإمبراطورية النمساوية المجرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. كما انهارت منطقة الروبل عامي 1992 ـ 1993 في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. وتعتبر حالة الاتحاد النقدي النمساوي المجري نموذجا لما أشار إليه خبراء يو بي إس الاقتصاديون على أنه سمة مشتركة ثانية حين تتجزأ اتحادات العملات: حيث تستغل الحكومات وقائع الانفصال والتفكك كفرصة لتجميع العائدات عن طريق الاستحواذ على أصول مواطنيهم.

ومضت الصحيفة تقول إن ثالثة السمات المشتركة لحالات التفكك والانهيار هي أنها تصاحب عادة بعطل رسمية وضوابط رأس مال، لوقف هروب رأس المال. وعاود شتين هنا ليقول إن احتمالات حدوث انهيار قد تثير مشاعر قلق بين أصحاب أوراق اليورو النقدية.

اسم الزاوية

www.waleedalhaddad.com
@drwalhaddad
د.وليد عبدالوهاب الحداد

طموحات اقتصادية وإدارية للمرحلة المقبلة (1 ـ 3)

التغيير الحادث في المجتمع والحراك الشعبي والسياسي والتغيير الذي تم في الحكومة يجعل من المناسب أن نسطر نحن الباحثين الاقتصاديين طموحاتنا وأمنياتنا لعلها تكون في أجندة الحكومة المقبلة ومجلس الأمة بوجهه الجديد، بداية لابد أن نؤكد على أهمية الاقتصاد ووجود إدارة عامة فاعلة تقود النمو الاقتصادي في الوقت المعاصر إذا ما أردنا أن نستمر بمجتمع الرفاهية فالاقتصاد هو المحور الأساسي الذي يعتمد عليه تطورنا وتقدمنا وتفوقنا على الأمم الأخرى كما كانت الكويت دائما منذ إنشائها متفوقة اقتصاديا على مستوى الخليج العربي وكانت مركزا للتجارة ولكن في السنوات الثلاثين الأخيرة تراجعت بشكل كبير ونسأل الله أن تفيق من كبوتها وترجع مزدهرة اقتصاديا كما كانت جوهرة الخليج.

رؤية جديدة لاقتصاد إنتاجي

لعل أهم مشكلة يواجهها الاقتصاد الكويتي حاليا أنه اقتصاد أحادي الدخل ويعتمد على تصدير النفط بشكل رئيسي حيث يمثل الدخل النفطي 95٪ من إيرادات الميزانية العامة، وأيضا الاقتصاد الكويتي يعتمد بنسبة 90٪ على الإنفاق الحكومي الذي يحرك الاقتصاد والقطاع الخاص، ولذا من المهم أن تضع الحكومة في رؤيتها الجديدة للاقتصاد أن يكون اقتصادا منتجا بدلا من أن يكون اقتصادا ريعيا، ومن أهم أسباب ذلك كما ذكرنا توفير مصادر بديلة للدخل لأن النفط كدخل حسب الانفاق الحالي وزيادته السنوية 7٪ لن يصمد إلا لعشر سنوات قادمة فقط، والسبب الآخر هو توفير وظائف للعمالة الكويتية لأن هناك 400ألف سيدخلون السوق خلال العقد القادم وهم بحاجة إلى وظائف ذات دخل عالي ولا يستطيع القطاع الحكومي أن يستوعبهم جميعا، كما لا يفوتنا أننا نعيش فرصة تاريخية للبناء والتنمية بارتفاع أسعار البترول وتوافر الفائض النقدي سنويا إذ إن مثل هذه الفرصة قد لا تتكرر مرة أخرى وحينها لا ينفع الندم، وأخيرا فإن أسباب نجاح بناء اقتصاد إنتاجي متوافرة لدينا إذ إن الأموال النقدية متوافرة (رأس المال) وهذا ما لا تملكه أغلب دول العالم التي ترغب في التنمية ولكن دائما يقف رأس المال وعدم توافره عثرة في طريقها. الأمر الآخر أن التكنولوجيا الحديثة توفر لنا فرصا في بناء قطاعات صناعية وخدمية دون الحاجة إلى العمالة الكبيرة فعلى سبيل المثال فنلندا كدولة صغيرة استطاعت من خلال تقديمها تكنولوجيا نوكيا للهواتف النقالة أن تحتل 30٪ من أسواق العالم، ومثال آخر على مستوى النمو الاقتصادي ماليزيا استطاعت من خلال إستراتيجية 2020 أن تبني اقتصادا إنتاجيا متنوعا من صناعة وسياحة وخدمات مالية وعقار وارتفع الناتج القومي لديها ليصبح 280 مليار دولار سنويا بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي إلى مستوى غير مسبوق على مستوى التاريخ الاقتصادي الماليزي.

تنفيذ الخطة التنموية كإستراتيجية اقتصادية متوسطة المدى

الكويت هي أفضل دولة تخطط وتبدع بالأفكار ولكنها أصبحت أسوأ دولة في التنفيذ وقد أصبحت دول الخليج مثل دبي وقطر والسعودية تتسابق على اخذ المشاريع الواقفة والأفكار المبدعة من القطاع الخاص الكويتي والحكومي لتنفيذها، وتأتي الخطة التنموية الخمسية من أروع الخطط التي تم بناؤها ووافق عليها البرلمان الكويت أي أن هناك إجماعا شعبيا عليها وهي في الواقع في حالة تنفيذها ستهيئ الكويت لأن تكون مركزا اقتصاديا وتجاريا عالميا. وأتمنى من الحكومة المقبلة، بالإضافة إلى مجلس الأمة العمل على تنفيذ هذه الخطة وأن تكون على رأس أولويات العمل والأجندة المقبلة.

إعادة هيكلة الاقتصاد

لعل من المناسب إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي مرة أخرى وبناء قطاعات إنتاجية مثل بناء قطاع صناعي إنتاجي في الكويت ووضع إستراتيجية حقيقية نعمل على تنفيذها، فالسعودية على سبيل المثال وضعت إستراتيجية صناعية خلال السنوات الـ 10 المقبلة لبناء اقتصاد صناعي يمثل 30٪ من الاقتصاد السعودي وبدأت فعلا في التنفيذ فبنت عدة مدن صناعية ودعمت تسويق الصناعات المحلية من خلال إنشاء هيئة صادرات وهكذا.

ونحن في أشد الحاجة إلى الاستفادة من هذه التجربة الإيجابية والبدء فورا في بناء قطاع صناعي فاعل ولنعلم أن برميل البترول الذي نصدره بمائة دولار بعد إعادة تصنيعه وتكريره نبيعه بقيمة 450 ـ 600 دولار للبرميل فانظر كيف يمكن أن يتطور الدخل لدينا في الكويت في هذا المجال فقط، ومن الأهمية أيضا أن نعيد لقطاع الاستيراد والتصدير دوره الرئيسي السابق خاصة أننا نحتل موقعا جغرافيا مهما ولعل اقتراح إنشاء منطقة حرة بيننا وبين العراق خطوة إيجابية أولى في هذا المجال، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الخدمات الاستثمارية في الكويت كانت دائما متميزة ومتطورة ولكن وقوعها أخيرا في الأزمة العالمية وعدم حرصنا على إعادة نهضتها افقدنا هذا الدور المهم والاستثماري الذي كنا متميزين فيه ولعل من المناسب الآن إعادة هيكلة هذا القطاع ليأخذ دوره المهم في الاقتصاد المتميز دائما من دفع عملية التنمية وتوفير رأس المال لاقتصاد إنتاجي وهناك عدة قطاعات أخرى يمكن تنميتها مثل قطاع الثروة السمكية والحيوانية والزراعية وقطاع الاتصالات والقطاع العقاري، وأيضا من المناسب أن نشير إلى أهمية ترك هيمنة الدولة على الاقتصاد والتخلص من الاشتراكية قليلا وأن نترك للقطاع الخاص دوره الايجابي في تنمية الاقتصاد.

350 مليار دولار أموال حولها المهاجرون للبلدان النامية في 2011

جنيف ـ أ.ف.ب: فاقت الأموال التي حولها المهاجرون الى البلدان النامية 350 مليار دولار في 2011، كما جاء في تقرير أصدره الجمعة البنك الدولي في جنيف بمناسبة المنتدى العالمي الخامس حول الهجرة. وإذا ما أضيفت التحويلات الى البلدان الغنية، تفوق الأموال المرسلة 406 مليارات دولار، كما أوضح هذا التقرير. وأول البلدان المستفيدة من هذه الأموال هي الهند (58 مليارا) والصين (57 مليارا) والمكسيك (24 مليارا) والفلبين (23 مليارا).

والمستفيدون الآخرون المهمون هم باكستان وبنغلاديش ونيجيريا وڤيتنام ومصر ولبنان.

وقال هانز تيمر مدير البنك الدولي المسؤول عن مشاريع التنمية «رغم الأزمة الاقتصادية الشاملة، ارتفعت التحويلات الى البلدان النامية بنحو 8٪ في 2011».

ويتوقع البنك ارتفاعا بنسبة 3,7٪ لهذه التحويلات في 2012 و9,7٪ في 2013.

وقد افتتحت المنتدى العالمي الخميس الوزيرة السويسرية سيمونيتا سوماروغا التي شددت على ضرورة ترسيخ التعاون الدولي على صعيد سياسة اللجوء.